

به قصد التوضيح المبني وان كانت في الحقيقة ترجع الى السن وورد  
 المذود حول الوقت للاثنا عشر ايام بزيادة سنين ثلاث على المتن  
 وفي السبب الثالث نظر لانه يعني عند قوله المتن وقد استعمله  
 فتعني اي حسب الملاية بذكر مع السنين الاثني ايام من ايام السنة  
 ويكون ما ياتي من عطف الخاص على العام ان ايام من ايام السنة  
 انه في حد العتق يستلزم الامن على سبعة ومن جعلها الوقت والافترق  
 فرق فيه بين كون الصلاة تستلزم باليتم او لا وفي حد العتق يستلزم  
 الامن على خمسة ومن جعلها الوقت وعمل استلزم الامن على سبب  
 كانت الصلاة تستلزم باليتم والا فلا يمتد الامن عليه بل يمتد بوجوب  
 الوقت واما اثني ايام في حد العتق فاستلزم الامن على الاربعة الفجر  
 والمغرب والمال والقطع عن الرفقة واما الوقت والالتصاص والمال  
 الذي يجب بدله لما ظهر انه فلا تشرط الامن عليها الى حد عتق  
 من ظاهره ان يمتد ذلك القدر من كل جهة وقال بعضهم لكن يروى  
 انه اذا زاد ذلك على حد العتق وعلق ان جعل على ما اذا لم يستلزم  
 العتق الا بذلك وقال بعضهم المباشرة فيها فقه بريان يقال يتروى  
 من كل جهة فدر بحيث ان المجموع يبلغ حد العتق وبعضهم قد يتروى  
 اخر وقال يتروى ويؤتى قدر الملائمة اذ من كل جهة وقوله الى حد  
 العتق متعلق بمحذوف اي ونظر بعد النبي الى حد العتق ويعتق  
 ذلك ما كان الحمل الذي ينظر منه مستورا انتهى فالمدار على من فقد  
 الما فان حصل منه الامور الاربعة كمن والاثنين الاول والاخير  
 فلو بقيت ايام الاول والاخر مستانمة وليس ضرعا والمضني  
 منه فتمتد قوله فان لم يجد يتيتم في احد وود الملائمة فكان قابلا  
 قاله واذا لم يجد فهل يتيتم في احوال او لا فاجاب بقوله فلو نيتتم في

قوله ومن

ومن صور التغير ومثل ذلك على هذه الطريقة خوف عرق  
 لمن في السخينة وقيل انها من التعذر الشرعي وينبغي على ذلك ان  
 قلنا انها من التعذر الشرعي الاعادة مطلقا وان قلنا انتم التعذر  
 الكسبي يفضل فان كان الحمل يغلب فيه الفتة ويستوي الامرات  
 تقطع النظر عن هذا الما الذي فيه السخينة والذي حال بينه وبينه  
 السخينة والعدو فلا اعادة وان كان يغلب فيه الوجود يقطع النظر عن  
 ذلك ويجب الاعادة فالاصح القطع بانه لا يجب مسح الرأس به  
 اي يجعل كالدم ويبيح تبعا واحدا عن الاعضاء الاربعة ويسين  
 العدول من هذه الكيفية الى كيفية اخرى بان يتيتم عن الوجه واليد  
 تبعا واحدا ثم مسح الرأس بالثلج او بالردم ثم يتيتم عن الرجلين ويقابل  
 الاصح يوجب الكيفية العائنة وهذا اذا لم يكن معه ما يكفي للوجه  
 واليدين والاوجب مسح الرأس بالثلج او التبرد قطعا ثم يتيتم عن  
 الرجلين وهذا كله في احدك الاضغاط الاكبر بالثلج والبرد فيه  
 كالدم فيعدل الى التيمم باذنه قيد على المعتد فان لم ياذن لم يصح  
 الاضغاط فيصد التراب بانسنا النقل وهذا بخلافه لوضو الفصل كما  
 فتمت فانه لو لم ياذن في ذلك ولو يوي عند الرضوخ والغسل كفي  
 وهوها في المتهلح التي حاصله اربعة طرق وبخلاف في العدة والالا  
 فالسبعة محتجج للتيمم باتفاق الكل النقل اجماعا ان ههنا ثلاثة  
 الفاظ النقل والسنة والتصديق المتكلم معناه تحويل التراب من محل  
 الى محل اخر والسنة معناه استباحة الصلاة ونحوها والتصدق معناه  
 قصد تحويل التراب للمسح به الواجب قرن العتمة به في معنى العلة  
 لما قبله وهو دخول القصد في النقل وانما صدر هذا في هذه  
 الشارح موقوفة على تصديقهم وكان عتقها ان تذكر عند قوله واما القصد